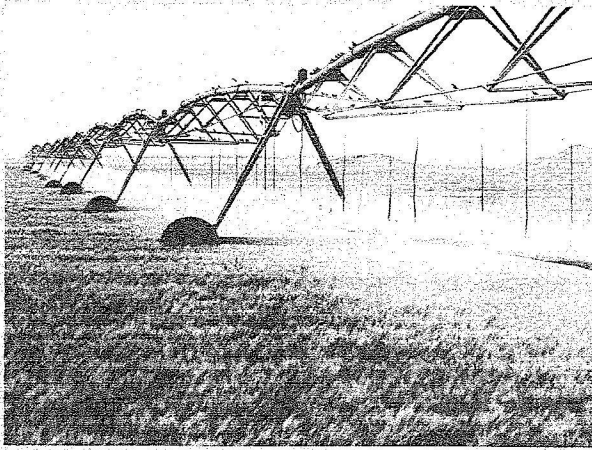


ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي إلى 80 مليار دولار في 24 شهرا



محمد الشهري من الرياض

أكد تقرير حديث، ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من 66,7 مليار دولار عام 2004، إلى 80,4 مليار دولار عام 2006، بزيادة تقدر بنحو 20,6 في المائة، وهي زيادة تحسبها الارتخاضات المستمرة في أسعار السلع والمنتجات في الأسواق العالمية.

جاء ذلك في سياق تقرير قدمته الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أمس، حول تطورات التنمية الزراعية العربية بين عامي 2004 - 2006، ونوقش في جلسات العمل للجنة الشؤون المالية والإدارية واللجنة الفنية على مستوى وكلاء وزارات الزراعة والخبراء والفنيين برئاسة المملكة،

المنظمة العربية للتنمية الزراعية في وضعها موضع التنفيذ، بالتعاون مع شركاء التنفيذ الذين حددتهم الاستراتيجية، ومن بينهم كل المؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي في الدول العربية. وأكد الدكتور فوزي نجيم رئيس الدورة السابقة على مستوى الخبراء والفنيين ورئيس الوفد المصري، أن هناك بعض الأمور التي كان لها أثر سلبي على التكامل والأمن الغذائي العربي، كما تطرق إلى ما تمت مناقشته سابقاً حول بناء قواعد معلومات للمشاريع الزراعية، وما يتعلق بفرض الاستثمار الزراعي، وعدم ملاءمة العديد من التشريعات ذات الأثر المباين على الاستثمار في القطاع الزراعي، كما يتفق وجود قاعدة تصنيفية من المعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال لتحديد تدفق الاستثمار إلى القطاعات الزراعية. انطلق الاجتماعات التحضيرية للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه في دورتها الـ 30، التي تستضيفها المملكة خلال الفترة من 20 إلى 24 ربيع الآخر الجاري في فندق الانتركونتينال في الرياض. وأضاف أن على المنظمة العربية القيام بدور المنسق لكل الجهود التي تعنى بكل الشأن الزراعي العربي أو بعنصره وذلك بتعزيز قدرات المنظمة المادية والبشرية والمعلوماتية والمعرفية والقيام بالترويج للمشاريع الاستثمارية المشتركة خصوصاً في مجال سد العجز في المحاصيل

ارتفاع في مساحة المحاصيل الموسمية بمعدل لا يزيد على 4,5 في المائة، كما شهدت مساحة محاصيل الحبوب ارتفاعاً يقدر بنحو 16,7 في المائة. وتناول التقرير أوضاع التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الوطن العربي، التي أوضحت نتائج التحليل أن الزراعة العربية تواجه العديد من التحديات التي تتمثل ليس فقط في محدودية ما تملكه الدول العربية من موارد زراعية، إنما في القدرة على استغلالها بفاعلية، وتنميتها قياساً بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم. وحشد التقرير أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية، حيث أجمعنا في التحليلات والمناقشات على محدودية الأراضي الزراعية وموارد المياه، ملوحة الأراضي الزراعية، تدني مستويات الإنتاجية في الأراضي الجبلية، ضعف الحيازات وتفتتها، ضعف التكامل النباتي الحيواني، نقص الأملاف الحيوانية، وضعف التمويل والتسويق لصغار المزارعين. وتناول التقرير الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية، التي وضحت أن بعض الدول قد حددت تمديد من الأهداف والبرامج في إطار استراتيجياتها الوطنية، وهي تتسق مع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين المقبلين، مما يشكل مناخاً ملائماً لتنفيذ تلك الاستراتيجية، التي عبرت

تقييمه الإنتاج الزراعي العربي خلال الفترة المعنية، وارتفاع إنتاجية العامل الزراعي العربي خلال الفترة نفسها بنسبة تقدر بنحو 10 في المائة. وأوضح تقرير المنظمة أنه تم خلال عامي 2006 و 2007 م وفي إطار البرامج الرئيسية العربية، خطة عمل المنظمة، تنفيذ عدد 19 دراسة قومية ودليل استرشادي عالجت العديد وتميمته في البلدان العربية. وتم خلال الجلسات مناقشة أهم الإنجازات التي تحققت بين دورتي الجمعية العمومية، ضمن خطة عمل المنظمة لعام 2006م التي تضمنت ستة برامج رئيسية حول الأمن الغذائي، تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة، ومكافحة التصحر، التطوير التقني الزراعي، التكامل الزراعي وزيادة الشفافية الدولية للمنتجات الزراعية، المعلومات والإحصاءات الزراعية، إضافة إلى البرنامج الرئيسي لتعاون الفني والعلمي، وفي صياغة 2007 سميت إضافة البرنامج الرئيسي لتنمية الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية للبرامج الستة المضمنة في خطة عمل المنظمة، لتعمل المنظمة عام 2007 في سبعة برامج رئيسية. وحسب التقرير فإن مؤشرات الموارد الأرضية والمائية شهدت ارتفاعاً في المساحة المزروعة خلال تلك الفترة، وقد نتج ذلك نتيجة للارتفاع الملحوظ في مساحة الأراضي المطرية، فيما تراجعت مساحة الأراضي المرورية، كما ارتفعت مساحة المحاصيل المستدامة بنسبة تقدر بنحو 5,7 في المائة، حيث يقابلها

التي بدأت ضمن الاجتماعات التحضيرية للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، التي تستضيفها المملكة خلال الفترة من 20 إلى 24 ربيع الآخر الجاري في فندق الانتركونتينال في الرياض، ولغت التقرير ذاته إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي بلغ نحو 42,7 في المائة، حيث ارتفعت قيمته من 898 مليار دولار عام 2004 إلى نحو 1282 مليار دولار عام 2006. وأبان التقرير أن متوسط نسب التنفيذ الفني للمشاريع والأنشطة القومية المبرجة بتلك البرامج لعام 2006 بلغ نحو 97,8 في المائة، كما بلغت نسبة التنفيذ الفني للمشاريع التنفيذية القطرية نحو 100 في المائة، بزيادة المتوسط العام لمستوى التنفيذ الفني للبرامج والأنشطة القومية والقطرية المدرجة في خطة عمل المنظمة لعام 2006، بنحو 98,3 في المائة، أما في عام 2007 فقد حققت نسبة التنفيذ الفني للبرامج والأنشطة القومية المشتركة المدرجة في البرامج الرئيسية لخطة عمل المنظمة، متوسطاً عاماً قدر بنحو 93 في المائة. وأشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من الارتفاع في قيمة الناتج الزراعي بين عامي 2004 - 2006 إلا أن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من نحو 7,4 في المائة عام 2004 إلى 6,3 في المائة عام 2006. وبيّنت المؤشرات الاقتصادية والتقنية لتطورات التنمية الزراعية العربية بين عامي 2004 - 2006 ارتفاع الرقم القياسي

أبريل (نيسان) 2008،
سيبتمبر-أكتوبر عدد من
الموضوعات منها: الأمور
المتعلقة بتطورات التنمية
الزراعية العربية لعام 2007،
ومستقبل الأمن الغذائي
العربي والعالمى واستخدام
المنتجات الزراعية لإنتاج
الوقود الحيوي، وموجهات
عمل المنظمة في إطار
استراتيجية التنمية الزراعية
العربية المستدامة للعقدين
المقبليين، وخطتها الإطارية
متوسطة الأجل للفترة 2009-
2014.

وسناقش الوزراء في هذه
الاجتماعات عددا من
القضايا الزراعية الراهنة،
مثل الارتفاع غير المسبوق
في أسعار السلع الغذائية
وخاصة محاصيل الحبوب،
وموضوع تغيير المناخ،
واستعراض المشاريع التي
سوف تقدم إلى القمة
الاقتصادية والاجتماعية
والتنموية، المزمع عقدها
بداية عام 2009 في الكويت،
بجانب عدد من الموضوعات
ذات الأثر المباشر في
مستقبل الزراعة العربية،
والأمن الغذائي في المنطقة
العربية، والتي سوف
تستعرضها الإدارة العامة
للمنظمة في بيانها الذي
سينقد في الجلسة الأولى
للاجتماعات على مستوى
الوزراء.

الغذائية الاستراتيجية التي
تهند العالم بمنجاة بعد
ارتفاع أسعارها، والذي
سيستمر بلا حدود، وأن تضع
هذه الدورة أمامها تلك
المتغيرات الدولية والارتفاع
في أسعار الغذاء من خلال
وضع استراتيجية يسهل
تطبيقها مندومة من
الحكومات العربية.

من جهته أوضح الدكتور
عبد الله العبيد وكيل وزارة
الزراعة لشؤون الأبحاث
والتنمية الزراعية عقب
تسلمه رئاسة الجمعية
اجتماعات الجمعية العمومية
هي دورتها 30 للخبراء
والقائمين، أن ما يشهده
العالم من ارتفاع في أسعار
السلع الغذائية، يتطلب منا
اتخاذ قرارات إقليمية تنصب
في مصلحة الشعوب العربية.
وأضاف أنه ومن المتوقع
أن تخرج هذه الدورة بقرارات
وتوصيات مهمة ذات تأثير
مباشر في تعزيز مسيرة
الحصل الزراعي العربي
المشترك والتنمية الزراعية
في الوطن العربي.

وسيتم عقد اجتماعات
الجمعية العمومية على
مستوى وزراء الزراعة في
الدول العربية، وأعضاء
الجمعية العمومية، وذلك
خلال يومي 23-24 ربيع
الأخر 1429هـ الموافق 29-30